

عدد القضايا تراجع من 486 قضية في الفترة ذاتها من العام السابق إلى 328

وزير العدل: 33% انخفاضاً في قضايا العنف الأسري خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق القانون الجديد

الانخفاض يعكس ضبط النصوص والإجراءات وتوجيه الحماية القانونية إلى الحالات الجديدة

وكان مجلس الوزراء وافق في 10 فبراير الماضي على مشروع مرسوم بقانون بشأن الحماية من العنف الأسري ونشر منتصف مارس الماضي بالجريدة الرسمية (اليوم).

هذا، ويأتي مشروع المرسوم بقانون سالف الذكر، الذي يحتوي على 31 مادة، في إطار التزام الدولة الدستوري والاجتماعي بحماية كيان الأسرة وتعزيز استقرارها بوصفها اللبنة الأساسية للمجتمع بما يضمن العدالة والكرامة لجميع أفراد الأسرة ويوفر بيئة آمنة تسهم في ترسيخ الاستقرار الأسري والمجتمعي.

الأهمية تأكيداً لخطورة هذه الأفعال وضرورة التعامل معها بحزم قانوني كامل. كما أكد أن انخفاض عدد القضايا لا يعني التهاون في حماية الضحايا بل يعكس ضبط النصوص والإجراءات وتوجيه الحماية القانونية إلى الحالات الجديدة مع الإبقاء على أقصى درجات الحماية للفئات التي لا يجوز أن تكون محل مساومة أو تنازل. وقال المستشار السميطة إن وزارة العدل ستواصل متابعة أثر القانون الجديد بالأرقام والمشورات ضمن البرنامج الحكومي لحماية الأسرة بما يربط التشريع بنتائجه العملية على المجتمع.



المستشار ناصر السميطة

لا يجوز فيها التنازل عن الشكوى أو التصالح وتشمل جرائم الإيذاء الجنسي والعنف المرتكب من الأبناء ضد أحد والديه والعنف الواقع على الأطفال أو فاقدى وناقصي

عدداً القضايا المسجلة يمثل مؤشراً أولياً مهماً على الأثر العملي للقانون الجديد في ضبط مسار هذه القضايا وتحقيق توازن أفضل بين حماية الأسرة ومنع إساءة استخدام الإجراءات. وأضاف المستشار السميطة أن القانون الجديد لا يقتصر على تنظيم إجراءات الشكوى بل يفتح المجال أمام مسارات الصلح في الحالات التي يجوز فيها ذلك قانوناً بما يراعي طبيعة بعض النزاعات الأسرية دون المساس بالحماية الواجبة للحالات الأشد خطورة. وقال إن القانون الجديد وضع حماية إضافية مشددة في عدد من الحالات التي

كونا: أكد وزير العدل المستشار ناصر السميطة أن قضايا العنف الأسري المسجلة أمام النيابة العامة انخفضت بنسبة 33% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري الجديد. وأوضح المستشار السميطة، في تصريح لـ «كونا»، أن إحصائية وزارة العدل للقضايا المسجلة أمام النيابة العامة أظهرت انخفاضاً بواقع 158 قضية، إذ تراجع العدد من 486 قضية في الفترة ذاتها من العام السابق إلى 328 قضية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق القانون الجديد. وبين أن الانخفاض في

الوزارة طمأنت المتقدمين الجدد بأنه ستنتم إتاحة موعد آخر

«الشؤون» لـ «الأنباء»: حسم جميع إجراءات النقل الداخلي تم إلكترونياً تمسكاً بالعدالة



بيئة عمل مستقرة ومحفزة تلبى تطلعاتهم المهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإخلال بانتظام سير المعاملات والخدمات المقدمة في شتى الإدارات والوحدات التابعة للوزارة. وشددت المصادر على أن الاعتماد الكلي على نظام التراسل الإلكتروني والربط الرقمي في إجراءات التقديم والاعتماد وإبلاغ الموظفين بقرارات النقل يهدف لضمان العدالة والمساواة والشفافية ويمثل خطوة راسخة نحو تعزيز الحوكمة المؤسسية وتسهيل الإجراءات، حيث يضمن هذا التحول الرقمي أرشفة البيانات بدقة، ويوفر بيئة تواصل سريعة وموثوقة تختصر الدورة المستندية التقليدية.

قالت مصادر لـ «الأنباء» إنه تم حسم جميع الطلبات المقدمة من الموظفين الراغبين في النقل الداخلي بين قطاعات وزارة الشؤون. وأوضحت أن قرارات الحسم اتخذت بناءً على المعايير والضوابط الواردة في تعميم الوزارة والذي أعلن بشفافية كاملة لجميع الموظفين لتمكين الراغبين في النقل من تقديم الطلبات واجتياز الإجراءات المحددة التي تسري على جميع الموظفين. وطمأنت الموظفين الذين لم يتم إبلاغهم عن طريق التراسل الإلكتروني بالموافقة على طلبات النقل المقدمة منهم بأنه سيتم منحهم فرصة أخرى في سبتمبر المقبل. وأكدت أن حركة النقل الحالية تركز بشكل أساسي على سبل الشواغر في القطاعات الحيوية بما يخدم مصلحة العمل، مشيرة إلى أن التقييم استند إلى الكفاءة والإدائية والاحتياجات الفعلية لكل قطاع، وذلك لضمان توزيع القوى العاملة بشكل متوازن يسهم في رفع الإنتاجية وتطوير الأداء العام للوزارة. وأضافت أن فتح باب النقل مجدداً في سبتمبر المقبل يأتي حرصاً من الوزارة على منح المرونة الكافية للموظفين، وتوفير

ضمن خطة 2025 - 2026.. والمشروع يضم مواقف متعددة الأدوار

«الأشغال» تضي نحو طرح دراسة وتصميم المقر الدائم لـ «التعليم العالي» في العارضية

مدة العقد تبلغ 24 شهراً وسيتم طرح المناقصة وفق نظام العرض الفني المقبول وأقل الأسعار

الموظفين والمراجعين. وأشارت إلى أن مدة العقد تبلغ 24 شهراً، فيما سيتم طرح المناقصة وفق نظام العرض الفني المقبول وأقل الأسعار، بما يضمن تحقيق المتطلبات الفنية للمشروع مع المحافظة على أفضل قيمة مالية.

وأكدت المصادر أن المشروع يمثل إحدى الخطوات الرامية إلى تطوير المرافق الحكومية وتوفير بيئة عمل متحدث تدعم خطط التحديث والتوسع في الخدمات التي تقدمها وزارة التعليم العالي.

الملاحظات الفنية تمهيدا لاستكمال الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرار النهائي بشأن المناقصة. وأضافت المصادر أن المشروع مدرج ضمن خطة وزارة الأشغال العامة لبعود التوريد والمقاولات والخدمات للسنة المالية 2025-2026، ويشمل إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية لمبنى دائم لوزارة التعليم العالي يضم مختلف القطاعات والإدارات التابعة لها، إضافة إلى إنشاء مبنى متعدد الأدوار لمواقف السيارات لخدمة



مبنى وزارة الأشغال

التعديلات الواردة من الوزارة على وثائق الطرح، فيما طلب استكمال بعض

الأشغال الخاص بطرح مناقصة دراسة وتصميم المشروع، وذلك بعد تسلم

تواصل وزارة الأشغال العامة استكمال إجراءات مناقصة دراسة وتصميم المقر الدائم لوزارة التعليم العالي في منطقة العارضية، والذي يستهدف توفير مجمع إداري متكامل يضم مختلف قطاعات وإدارات الوزارة، إلى جانب مبنى متعدد الأدوار لمواقف السيارات لخدمة الموظفين والمراجعين. وقالت مصادر لـ «الأنباء» إن الجهاز المركزي للمناقصات العامة أعاد بحث طلب وزارة

للتحقق من طبيعة الحالة واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للاختصاص

«البيئة» عن رصد بقعة مائية داكنة اللون بالقرب من أنجفة:

سحب عينات من المياه لإجراء الفحوص والتحليل المخبرية اللازمة



رصد بقعة مائية داكنة اللون بالقرب من أحد مخارج تصريف المياه بمنطقة أنجفة

أعلنت الهيئة العامة للبيئة أنها تابعت البلاغ المتداول عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن رصد بقعة مائية داكنة اللون بالقرب من أحد مخارج تصريف المياه بمنطقة أنجفة. وقالت «الهيئة»، في بيان على منصة «إكس»، إن الفرق الفنية المختصة بالهيئة قامت بمعاينة الموقع ميدانياً، حيث لوحظت بعض المؤشرات البيئية بالموقع، بما استدعى استكمال أعمال الرصد والمتابعة وسحب عينات من المياه لإجراء الفحوص والتحليل المخبرية اللازمة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، وذلك للتحقق من طبيعة الحالة واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للاختصاص. وأكدت «الهيئة» استمرار متابعتها للموضوع بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، حفاظاً على البيئة البحرية وضمان سلامة النظم البيئية.

بهدف توثيق التراث الطبيعي للبلاد وحفظه رقمياً

«ويكيبيديا» تطلق النسخة الثانية من «ويكي تهوى الأرض في الكويت»

المسابقة تشجع المصورين الكويتيين والمقيمين على رفع صورهم عالية الجودة إلى «ويكيبيديا كومنز» بموجب ترخيص حر



من الصور المشاركة



إحدى الصور المشاركة

وتعد «ويكي تهوى الأرض» مسابقة تصوير فوتوغرافي دولية تنظم سنوياً على «ويكيبيديا كومنز» ويدعى فيها المصورون من مختلف أنحاء العالم كل عام إلى توثيق المناطق الطبيعية المحيطة في بلدانهم، بما في ذلك المتنزعات الوطنية والمحميات الطبيعية والأراضي الرطبة ومحميات المحيط الحيوي مع إتاحة هذه الصور تحت رخصة حرة.

وتتضمن نسخة الكويت من المسابقة على التنوع البيئي الفريد في البلاد داخل المناطق المحمية إضافة إلى الأنواع الحية التي تعيش في هذه النظم البيئية.

في تلك النسخة صورتان من الكويت على جوائز عالمية مما سلط الضوء على المناظر الطبيعية الفريدة التي تزخر بها البلاد. ويمكن للهواة والمحترفين المشاركة من خلال رابط الحملة التالي: https://commons.wikimedia.org/wiki/Commons:Wiki_Loves_Earth_in_Kuwait_2026

الحيوي في دولة الكويت أمام جمهور عالمي، كما يدعمون توثيق التراث الطبيعي للبلاد والحفاظ عليه وتعزيز الوعي بقيمته، وذلك من خلال إثراء المحتوى المعرفي الحر وإتاحته للجميع. وكانت مسابقة «ويكي تهوى الأرض في الكويت» أطلقت لأول مرة في عام 2025، حيث حصلت

كونا: أطلقت الموسوعة الرقمية العالمية الحرة (ويكيبيديا) النسخة الثانية من مسابقتها الفوتوغرافية «ويكي تهوى الأرض في الكويت» بهدف توثيق التراث الطبيعي لدولة الكويت وحفظه رقمياً. وتهدف المسابقة، التي تنظمها «مجموعة ويكيبيديا - الكويت» في نسختها الثانية لعام 2026، إلى تشجيع المصورين الكويتيين والمقيمين في دولة الكويت على رفع صورهم عالية الجودة إلى «ويكيبيديا كومنز» بموجب ترخيص حر بما يسهم في إنشاء سجل بصري دائم ومتاح للجميع يوثق المناطق المحمية والأراضي الرطبة والنظم البيئية الصحراوية والحياة البرية وغيرها من المواقع ذات الأهمية البيئية في دولة الكويت. ويسهم المشاركون بالمسابقة في إبراز المناظر الطبيعية الفريدة والتنوع

وكيل «الداخلية» تفقد سير العمل والإجراءات الأمنية في مبنى الركاب 'T4'

الوهيب: الالتزام بأعلى معايير الدقة واليقظة والتعامل مع المسافرين بروح من الاحترافية



وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب أحمد الوهيب خلال تفقده مبنى الركاب (T4)

وشدد على ضرورة الالتزام بأعلى معايير الدقة واليقظة في أداء العمل، والتعامل مع المسافرين بروح من الاحترافية وحسن الاستقبال، مؤكداً أن اللواء عبدالوهاب الوهيب يتفقد مبنى الركاب 'T4'، متابعة مختلف مراحل العمل الأمني وإجراءات خدمة القادمين والمغادرين. وأطلع اللواء الوهيب خلال الجولة على منظومة العمل الأمني بمراحلها المختلفة المتعلقة بإجراءات القادمين والمغادرين، وآليات التحقق من الهوية وتفتيش المسافرين والأمتعة، مستمعاً إلى شرح مفصل حول سير العمل ومدى انسيابية حركة المسافرين بدقة الإجراءات الأمنية المطبقة في مختلف المراحل.

في إطار حرص القيادة العليا بوزارة الداخلية على متابعة سير العمل في مطار الكويت الدولي ورفع كفاءة الإجراءات الأمنية المقدمة للمسافرين، قام وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب الوهيب بتفقد مبنى الركاب 'T4'، متابعة مختلف مراحل العمل الأمني وإجراءات خدمة القادمين والمغادرين. وأطلع اللواء الوهيب خلال الجولة على منظومة العمل الأمني بمراحلها المختلفة المتعلقة بإجراءات القادمين والمغادرين، وآليات التحقق من الهوية وتفتيش المسافرين والأمتعة، مستمعاً إلى شرح مفصل حول سير العمل ومدى انسيابية حركة المسافرين بدقة الإجراءات الأمنية المطبقة في مختلف المراحل.

المديرة المعنية للاتحاد ناقشت مع سفيري البلدين تأمين سلاسل الإمداد

اتحاد الجمعيات التعاونية بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الجزائر والسودان



المديرة المعنية لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مريم العوض خلال اللقاء مع سفير الجزائر عمر بلحاج والمستشار فؤاد بلخخير



المديرة المعنية لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مريم العوض مستقبلة سفير السودان عوض الكريم الريح بله

مكتوباً للاتحاد يتضمن إنشاء منصة بدولة الكويت لتسويق المنتجات الزراعية والاستهلاكية السودانية، بما يشمل أربع فئات رئيسية هي: اللحوم، والخضراوات والفواكه، والمحاصيل الزراعية، بهدف تعزيز التبادل التجاري ودعم الأمن الغذائي. وأكدت مريم العوض اهتمام الاتحاد بدراسة المقترح، مشيدة بأهمية تعزيز التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي، ومؤكد حصر الاتحاد على بذل الجهود اللازمة لتوفير المنتجات السودانية في الأسواق التعاونية الكويتية. من جانبه، أعرب السفير عوض الكريم الريح بله عن شكره وتقديره للمديرة المعنية بالاتحاد على حسن الاستقبال والتعاون معرباً عن تطلعه إلى بناء شراكة مثمرة تخدم مصالح البلدين الشقيقين.

استقبلت المديرية المعنية لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مريم العوض، سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى دولة الكويت السفير عمر بلحاج، يرافقه المستشار فؤاد بلخخير، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وبحث آفاق التعاون المشترك. وتناول اللقاء مناقشة فرص التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية بين اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والجانبي الجزائري، بما يسهم في دعم التبادل التجاري والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة لدى الجانبين، إضافة إلى استكشاف فرص إدخال المنتجات الجزائرية إلى الأسواق التعاونية الكويتية وتعزيز الشراكات المستقبلية. وأكدت مريم العوض حرص الاتحاد على الانفتاح على مختلف التجارب الناجحة وتطوير التعاون مع الأشقاء في الجمهورية الجزائرية، بما يخدم القطاع التعاوني ويحقق مصالح المستهلكين، مشيدة بالعلاقات الأخوية التي تجمع البلدين. من جانبه، أعرب السفير عمر بلحاج عن تقديره للدور الذي يقوم به اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دعم الأمن الغذائي وتعزيز الحركة التعاونية، مؤكداً رغبة الجانب الجزائري في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري وبناء شراكات مثمرة تحقق المنفعة المشتركة للبلدين الشقيقين. كما استقبلت المديرية المعنية لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مريم العوض، في مكتبها، سفير جمهورية السودان لدى دولة الكويت عوض الكريم الريح بله، وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك في مجال الأمن الغذائي وتأمين سلاسل الإمداد. وخلال اللقاء، سلم السفير السوداني مقترحا